

جامعة ميدأوشن



كلية العلوم الإنسانية

قسم / تخصص التقنية المالية

دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الامتثال المالي ومكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية

The role of artificial intelligence in AI and consumer questions in Saudi Arabia

إعداد الطالبة:

زينب محمد جعفر المدلوح

إشراف:

د. فايز جراد

د. عبير موسى

العام الدراسي:

2026

مقدمة:

يتميز كل عصر بسمات خاصة تُميزه عن غيره من العصور، مثل عصور ما قبل الكتابة، أو العصر الحجري، أو العصر الجليدي، أو عصر الثورة الصناعية، أو عصر التكنولوجيا، وغيرها من المسميات التي ميزت كل عصر من العصور، وبالسؤال عن سمة عصرنا الحالي لا نجد إلا إجابة واحدة ألا وهي "عصر الذكاء الاصطناعي".

فالذكاء الاصطناعي في عصرنا الحالي لم يعد مجرد حلم، أو تقنية بعيدة المنال، أو مكلفة الاستخدام، أو صعبة الوصول، بل أصبحت تطبيقاته على مرأى ومسمع من الجميع، ومتاحة لكل فرد في المجتمع، يستخدمها كما يشاء وبالطريقة التي تحقق رغباته، فأصبح الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته متاحًا للجميع، في أي وقت، وبكافة صوره واستخداماته، حتى اجتاحت مجالات الصناعة، والتجارة، والطب، والتعليم، والخدمات العائلية، وغيرها من مجالات الحياة¹.

وقد أدى التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى تبنيها صناعة وتقديم الخدمات المالية والمصرفية من قبل المؤسسات المالية والمصرفية وفي المعاملات المشروعة والتجارية على الصعيد المحلي والدولي، ومع تعدد الوسائل الرقمية للوصول إلى الخدمات المالية المعروضة من قبل مقدمي الخدمات والانتشار الواسع للهواتف الذكية والربط بالإنترنت تمكن العديد من أفراد المجتمع من الاستفادة من الخدمات المالية المختلفة.

1- كرار حبيب مجهول، حسام عيسى عودة المسؤولية المدنية عن الاضرار التي تسببها الروبوتات دراسة تحليلية مقارنة مجلة العلوم الاجتماعية والقانونية، كلية الامام الكاظم بالعراق، المجل 6، مايو سنة 2019 م، ص 735.

إلا أنه في المقابل ظل العديد من الأفراد مستبعدة منها مما استدعى البحث عن كيفية تمكين أكبر عدد من أفراد المجتمع من الاستفادة من خدمات القطاع المالي والمصرفي لدعم التنمية والحد من التهميش ومظاهر الحرمان من خلال تعزيز الامتثال المالي الذي يدعم الاستقرار المالي والاجتماعي والنمو الاقتصادي، وقد أسهمت التراكمات التكنولوجية والخدمات المالية والتطور التكنولوجي بما أسهم في ظهور الخدمات المالية الجديدة، وهو ما سمح بزيادة عرض الخدمات المالية وتطوير آليات الوصول الذكي لها نتيجة تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المالية والمصرفية، الأمر الذي أدى إلى ترسيخ دوره في تحقيق السياسات المالية والاقتصادية.

واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين؛ إذ يمكن توظيفها في المجالات العلمية، والاقتصادية، والصناعية لخدمة البشرية، وتحقيق الفائدة، وتعزيز الجهود في توفير الوقت والجهد وتوفير الراحة، من خلال استخدامها في الأعمال التي يصعب على الإنسان القيام بها، وفي المقابل، قد تُستخدم هذه التطبيقات في ارتكاب الجرائم، وممارسة الأعمال غير المشروعة، ومخالفة القوانين.

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم يشكل خطورة كبيرة، نظراً لما يتطلبه من تسخير للتقنية، ومهارات خاصة، وقدرات ذهنية وعلمية عالية، ودرجة كبيرة من الذكاء، وعليه فإن توظيف هذه الإمكانيات والهبات، إلى جانب التطور التقني، في تنفيذ الجرائم يُعدّ تحدياً كبيراً

للسلطات الأمنية، إذ إن التعامل مع مجرمين يمتلكون هذا القدر من الذكاء والمهارة يجعل مهمة ضبطهم وتعقبهم شديدة الصعوبة، وغير يسيرة².

وقد اقترن الذكاء الاصطناعي مؤخرًا بارتكاب جرائم غسل الأموال واستخدام خوارزميات التخفي التي تساعد في تحليل هذه الأموال من الرقابة بشكل ملحوظ، مما يستدعي ضرورة التصدي لها ومكافحة انتشارها، نظرًا لما تمثله هذه الجرائم من خطورة على الأفراد من جهة، وعلى المجتمع وأمنه واستقراره من جهة أخرى، الأمر الذي يفرض حتمية ردعها والتصدي لها بكافة الوسائل الممكنة³.

وتعد جرائم غسل الأموال من أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي الحالي، حيث أنها أصبحت تحدي حقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال، وهي أيضا امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق مواجهة الأنشطة الاجرامية ومكافحة أنماطها المختلفة، وتقوم خطورتها لطبيعتها باعتبارها مقترنة بعدد من الجرائم سبق ارتكابها ليتم غسل ما حققته من عوائد مالية غير مشرعة أوجبت التطرق اليها والنظر في توفير الحماية القانونية من انتهاكها للحقوق والحريات التي يكفلها النظام.

وعلى إثر استخدام التقنية والذكاء الاصطناعي في الجرائم بصورة عامة وفي جرائم غسل الأموال بصورة خاصة، أصبح التصدي لمثل هذه الجرائم وللمجرمين ذوي الذكاء العالي أمراً

2- سمير شعلان، الجريمة الالكترونية مقارنة تحليلية لتحديد مفهوم الجريمة والمجرم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، مجلة معرفة قاعدة البيانات العربية الرقمية، عدد 1، 2009م، ص 114.

3- مسيب رابح، قمع جرائم المخدرات في التشريع الجزائري الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، عدد 2، الجزائر، 2016، ص 140.

مستحيلاً دون التسلّح بالتقنية والتكنولوجيا ذاتها، وهو ما دفع الأجهزة الأمنية إلى الاستفادة من هذه النظم الحديثة في مكافحة الجريمة بشكل عام، وجرائم المواد غسيل الاموال بشكل خاص، وهو ما ترتب عليه الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تحقيق الامتثال المالي ومكافحة جرائم الفساد المالي وهو ما تتطرق اليه هذه الدراسة لبحثه وتناول دوره في تحقيق الامتثال المالي ومكافحة جرائم غسيل الأموال:

مشكلة الدراسة:

تُعدّ جرائم غسيل الاموال من الجرائم الخطرة التي تُهدّد أمن المجتمع وسلامته، لما تخلّفه من آثار سلبية جسيمة على الفرد والمجتمع، وتتخذ هذه الجرائم طابعاً منظماً، حيث تُرتكب على نطاق محلي ودولي من قبل جماعات إجرامية منظمة، تعتمد في تنفيذها على الوسائل والتقنيات المستحدثة، مما يسهّل ارتكاب الجريمة، والتخفي، وإخفاء الأدلة، ويجعل الوصول إلى مرتكبيها أو ضبطهم أكثر صعوبة، وقد تتخذ هذه الجرائم طابعاً منظماً كما في حال تكون الجماعة الإجرامية من شخصين أو أكثر، وقد تتخذ طابعاً بسيطاً أو غير منظم، ايضاً قد تكون هذه الجرائم محلية النطاق، تُرتكب داخل حدود الدولة، وقد تكون عابرة للحدود الوطنية.

وقد أدى استخدام الذكاء الاصطناعي وانتشار تطبيقاته بصورة واضحة وعلى نطاق واسع إلى الاعتماد عليه بصورة كبيرة في السياسات المالية والمعاملات الفردية والجماعية المحلية والدولية على نطاق واسع ومطرد، ومن هذا المنطلق بات استخدام التقنية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي واقعاً ملموساً وحقيقة مادية بموجبها، وعلى ضوء ما حققه من تيسير التعاملات المالية والمعاملات إلا أنه وعلى صعيد آخر يسر ارتكاب جرائم الأموال والجرائم المرتبطة بها، مما جعل من تطبيقه في تحقيق الامتثال المالي يحمل وجهاً آخر يتعلق بما يحققه من إمكانية وسهولة في ارتكاب جرائم غسيل الأموال.

وقد أدى استخدام التقنية الحديثة والذكاء الاصطناعي في جرائم غسيل إلى إحداث ثغرة واضحة في صورة وأساليب ارتكاب هذه الجرائم، مما أدى إلى تجاوزها للأشكال التقليدية، وبما يفوق في بعض الأحيان قدرات رجال الضبط الجنائي والأدوات التي يستخدمونها، الأمر الذي يفرض ضرورة التطرق إلى صور وتطبيقات استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، بهدف إثراء الفكر الأمني وتعزيز وعي الجهات المختصة، وتمكينها من التعرف على أساليب ارتكاب هذه الجرائم ووسائل مكافحتها الحديثة، وتحقيق أغراض الامتثال المالي لسد الفجوة ومكافحة الجريمة، وعليه تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى فاعلية استخدام الذكاء الاصطناعي في تحقيق الامتثال المالي وتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال؟**

أسباب الدراسة:

ومن أهم الأسباب التي دفعت الباحثة إلى إجراء هذه الدراسة ما لحق بأساليب غسل الأموال والجرائم المالية بشكل كبير خاصة بتطور التقنيات ودخول الذكاء الاصطناعي مجال التعاملات والمعاملات الآلية واستغلاله في ارتكاب جرائم غسيل الأموال وهو ما صعب من مهمة مكافحة هذه الجريمة واكتشافها والوقوف على أدلتها والوصول إلى مرتكبيها والتي يعتبر أهمها قدرة الذكاء الاصطناعي الفائقة على تحليل البيانات والمعلومات وكذا التخفي ومحو الأدلة والتمويه عنها.

وكذا وفي ظل هذه التطورات وخطورة جرائم غسيل الأموال في ظل استخدام التقنية والوسائل المستحدثة والذكاء الاصطناعي كان من الضروري إجراء دراسة تستهدف التطرق إلى آليات الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لتعزيز الامتثال المالي باعتباره أحد أهم عوامل ووسائل مكافحة الجرائم التقنية بصورة عامة وجريمة غسيل

الأموال التقنية بصورة خاصة، نظراً لحدثة موضوع الذكاء الاصطناعي وما يحققه من تعزيز الامتثال المالي الذي لا يزال مجال بحث حديث نسبياً مما يجعل البحث في هذا المجال يضيف قيمة معرفية ويسهم في تطوير حلول محلية مبتكرة.

تساؤلات الدراسة:

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي السابق العديد من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في:

- 1- ماهية الذكاء الاصطناعي؟
- 2- مفهوم الامتثال المالي؟ وماهي جريمة غسيل الأموال؟
- 3- ما هي أركان وصور جريمة غسيل الأموال؟
- 4- ما هي تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة غسيل الأموال ومشروعيتها؟
- 5- ما هي التحديات التقنية والأمنية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة غسيل الأموال؟
- 6- ما هي الضوابط القانونية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم غسيل الأموال؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في:

- 1- بحث أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في تطبيق الامتثال المالي ومكافحة جرائم غسيل الأموال في المملكة العربية السعودية، ودراسة دورها في منظومة الامتثال المالي و ما تحققه من قيمة في تعزيزه
- 2- التطرق إلى ماهية الذكاء الاصطناعي ومفهوم الامتثال المالي ومضمونه والمقصود به وخصائصه وتمييزه عما يتشابه به من أنظمة وكذا مفهوم جريمة غسيل الأموال وعناصرها التي تميزها عن غيرها من الجرائم.
- 3- تناول اركان جريمة غسيل الأموال والعناصر المكونة لها المادية والمعنوية وفق مذاهب الفقه والتنظيم التشريعي، وكذا الركن الشرعي في الجريمة وبحث عناصر اركان الجريمة لتحديد الاطار القانوني الذي في نطاقه تعتبر الجريمة واقعة في صورتها التامة أو الناقصة.
- 4- تناول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة غسيل الأموال وصور هذا الاستخدام ومشروعية في ضوء القواعد العامة واحكام القضاء، وبحث الواقع العملي لهذه التطبيقات وتنظيمه القانوني في ظل القواعد العامة.
- 5- تناول التحديات التقنية والأمنية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة غسيل الأموال من الواقع العملي، وآليات مواجهتها والتصدي لها والتطرق إلى وسائل مواجهتها والبحث في مشروعية استخدامها.

6- نظر في الضوابط القانونية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم غسيل الأموال،
وتعيين حدود وآليات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الامتثال المالي ومواجهة الذكاء
الاصطناعي.

7- التطرق إلى عدد من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في دعم استخدام الذكاء الاصطناعي في
تعزيز الامتثال المالي لمكافحة جرائم غسيل الأموال في ظل القواعد القانونية العامة وكذا التطرق إلى
التعديلات التنظيمية والتشريعية والعملية بما يعزز دور الامتثال المالي ووظيفة الذكاء الاصطناعي في
تعزيزية مكافحة جرائم غسيل الأموال.

أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية هذه الدراسة إلى أهمية نظرية وأخرى عملية وهما على الترتيب التالي:

الأهمية النظرية:

تدور أهمية الدراسة النظرية في كونها تستهدف بصورة اساسية بحث آلية استخدام الذكاء الاصطناعي
في تطبيق الامتثال المالي ومكافحة جرائم غسيل الاموال وضبطها ونسبتها إلى مرتكبيها، وتعيين الاطار
التنظيمي والتشريعي الذي في حدوده تتحقق شرعية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في هذه الجرائم، كما
تعتبر هذه الدراسة واحدة من الدراسات الهامة التي تعتبر نقطة انطلاق ومرجع هاماً للباحثين في أثر الذكاء
الاصطناعي على الجريمة، وتتحقق أهميتها النظرية ايضاً في إثراء المكتبة العربية بدراسة حول استخدام الذكاء
الاصطناعي في مكافحة الجريمة.

كما تساهم كذلك في تحديث المفاهيم التقليدية وتعميق فهم المستحدثة منها خاصة ما يتعلق منها بالامتثال المالي باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والانتقال به من مجرد إجراء رقابي تقليدي إلى منظومة ذكية تعتمد على الخوارزميات وتحليل البيانات الضخمة، مما يثري الأدبيات القانونية والمالية بمفهوم الامتثال التقني، ايضاً فإنها تساهم في إثراء نظريات الرقابة المالية الحديثة، خاصة في ظل التحول من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الاستباقية القائمة على التنبؤ بالمخاطر، وهو ما يدعم الاتجاهات النظرية التي ترى أن التكنولوجيا أصبحت أداة أساسية في إدارة المخاطر المالية.

كما تتحقق أهميتها من خلال ما تضيفه من بعد نظري بشأن مناقشة استخدام الذكاء الاصطناعي وما يثيره من إشكالية المسؤولية القانونية المترتبة عليه وما يمكن أن تحدثه قراراته من آثار وتخلفه من نتائج وحقوق الأفراد المترتبة عليها، مما يفتح المجال أمام تطوير نظريات جديدة في المسؤولية الرقمية والحوكمة التقنية.

الأهمية العملية:

تتحقق أهمية هذه الدراسة العملية في كونها تستهدف الوقوف على آليات وصور استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم موارد غسيل الاموال وسبل التصدي لها وتدعم دور الجهات الأمنية في مكافحتها من خلال الخروج بعدد من التوصيات بشأن تعيين الإطار التنظيمي والقانوني لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الامتثال المالي ومكافحة جريمة غسيل الاموال، كما تستهدف التوصيات من الناحية العلمية تفعيل دور التعاون الدولي للتصدي لجرائم غسيل الاموال المنظمة على الصعيد الدولي والإقليمي.

كما تساهم الدراسة في توفير إطار عملي ونطاق قانوني في ظل النظم المعمول بها مما يمكن الجهات الرقابية من الانتقال من الرقابة التقليدية القائمة على الفحص الدوري إلى الرقابة القائمة على تحليل البيانات

المالية الضخمة والتنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها بما يعين الإطار القانوني الذي يتم في نطاقه الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تحقيق الامتثال المالي لمكافحة جرائم غسل الأموال.

كما يساهم ترسيخ دور الذكاء الاصطناعي وتعيين الإطار القانوني الذي يتم في نطاقه استخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز الامتثال المالي في دعم الاستثمار الداخلي والاجنبي ورفع كفاءة النظام الاقتصادي لما يحققه الامتثال المالي من دعم لقواعد النزاهة والشفافية المالية التي تساهم في تجنب الممارسات المالية غير المشروعة التي من شأنها أن تهدد النظام المالي، وهو ما يقوده نحو الاستقرار والجذب المالي ورفع مستوى الثقة في المؤسسات المالية ويجذب الاستثمارات المحلية والدولية.

مصطلحات الدراسة:

1- الذكاء الاصطناعي: يعرف الذكاء الاصطناعي على أنه "جزء من علوم الحاسب الآلي، يهتم بأنظمة معينة لهذه الأجهزة تتميز بخصائص فائقة تمكنها من محاكاة العقل البشري في جوانب عدة، مثل اللغة، والتعلم، والتفكير، والقدرة على اتخاذ قرارات معينة، وحل العديد من المشكلات"⁴

2- الامتثال المالي: يعرف على أنه "التقيد بالأنظمة والقوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة من قبل الجهات الرقابية بما يحافظ على سمعة المؤسسة، ومصداقيتها،

⁴- حمدي أحمد سعد أحمد، "الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان التكيف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي، المنعقد في الفترة من 11 إلى 12 من أغسطس 2021، ص 237.

وتعاملها بعدالة وشفافية، وحماية مصالح المساهمين والمودعين والأطراف ذوي العلاقة⁵.

3- جريمة غسل الأموال: "جريمة اقتصادية ترمي إلى منح الأموال المحرمة شرعية قانونية، وذلك من أجل أخذها، أو التصرف فيها، أو إيداعها، أو استبدالها أو نقلها، أو التلاعب في قيمتها إذا كانت مأخوذة من جرائم عدة، كإنتاج النباتات المخدرة، واحتجاز الأشخاص، وسرقة الجواهر، واختطاف وسائل النقل، والإرهاب، والنصب، والغش والخيانة والدعارة، وتهريب الآثار، والجنايات والجنگ المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج والداخل، والرشوة، واختلاس المال العام والعدوان عليه، والغدر، وجرائم المسكوكات والتزوير وغيرها"⁶.

4- الركن المادي: مجموعة العناصر المادية التي تتخذ مظهراً خارجياً تلمسه الحواس⁷.

5- الركن المعنوي: هي "كل ما له ارتباط بالحالة العقلية والنفسية للجاني وتتكون هذه المعنويات عن طريق عناصر عقلية نفسية يعتبرها المشرع في النموذج القانوني للجريمة، وشرطي الجريمة الجزائية"⁸.

⁵ - كمال حوشين، سميرة هارون، الحوكمة والامتثال في المصارف ودورهما في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منها، مجلة ابعاد اقتصادية، عدد 5، الجزائر، 2015م، ص 115.

⁶ - نادر عبد العزيز شافي، جريمة تبييض الأموال، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، 2005م، ص 29.

⁷ - محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، ط 6، 1989 م، ص 279.

⁸ - علي عبد الله الحمادة، قانون العقوبات العام، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق، جامعة حلب، بدون سنة نشر، ص 7

1- دراسة عبد السلام محمد رائد ستين، 2025م، والتي جاءت بعنوان "التشريعات المصرية ودورها في تعزيز النزاهة المالية ومكافحة غسل الأموال ضمن استراتيجية مصر 2030"⁹.

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور التشريعات المصرية في تعزيز النزاهة المالية ومكافحة غسل الأموال في إطار رؤية مصر 2030م، وذلك من منظور قانوني واقتصادي متكامل، كما يركز البحث على استعراض وتقييم القوانين المصرية ذات الصلة، وبحث دور وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك المركزي، وجهود الدولة الرقابية والتنظيمية للحد من تدفق الأموال غير المشروعة داخل المنظومة، وقد اعتمد الباحث في اجراء هذه الدراسة وتحقيق اهدافها على المنهج الوصفي التحليلي المقارن.

وخلص البحث في ختام دراسته أن التشريعات المحلية يجب أن تتماشى مع المعايير الدولية لضمان فعالية مكافحة غسل الأموال، كما يتطلب الأمر تنسيقاً مع الهيئات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل تحسين الشفافية المالية، وضعف التنسيق بين الجهات الرقابية وغياب التنسيق الفعال بين الأجهزة الرقابية مثل البنك المركزي المصري، هيئة الرقابة المالية، ووحدة مكافحة غسل الأموال، وأن القطاعات غير المالية

⁹ - عبد السلام محمد رائد ستين، التشريعات المصرية ودورها في تعزيز النزاهة المالية ومكافحة غسل الأموال ضمن استراتيجية مصر 2030م، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 11، عدد 3، 2025م.

مثل العقارات والذهب تشكل بيئة خصبة لغسيل الأموال، ومن الضروري توسيع نطاق الرقابة لتشمل هذه القطاعات ضمن منظومة مكافحة غسيل الأموال.

وتتفق هذه الدراسة مع دراستي الحالية في كونها تتطرق إلى تناول التنظيم القانوني لمكافحة غسيل الأموال ودور السياسات المالية والنظم التشريعية في مكافحتها، أيضاً اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي في اجراء هذه الدراسة، بينما تختلف دراستي عنها في أنها تتناول دور الذكاء الاصطناعي وأثره على سياسة الامتثال المالي وأثر هذا الاستغلال على جريمة غسيل الأموال، كذلك فإن الدراسة السابقة اعتمدت على المنهج المقارن على خلاف دراستي الحالية.

2- دراسة نبيل محمود حسن، 2025م، " جريمة غسل الأموال واستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في المواجهة"⁽¹⁰⁾.

استهدف الباحث من خلال دراسته بحث وسائل وآليات مواجهة جريمة غسل الأموال باستخدام التكنولوجيا الحديثة بعد تعدد آثارها السلبية على اقتصاديات الدول وتوزيع الدخول فيها بصورة لا تتناسب مع مقتضيات العدالة، مع الوضع في الاعتبار أن مواجهة غسل الأموال تُعد مواجهة للظواهر الإجرامية الأخرى التي تنتج الأموال التي يتم غسلها، مثل ظواهر انتشار المخدرات وجرائم الفساد والسرقة والنصب وتمويل الإرهاب.

واعتمد الباحث في اجراء هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة والتي من خلالها استغلاله في تحقيق أهداف الدراسة خلص إلى عدد من النتائج

¹⁰ - نبيل محمود حسن، جريمة غسل الأموال واستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في المواجهة، مجلة الدوريات المصرية، عدد 2، 2025م.

التي تمثل أهمها في أن استعمال أسلوب الخوارزميات يعني القيام بسلسلة عملياتية تحدد خريطة تعلم الآلة من أجل أن تحل مشكلة ما أو تصل لهدف معين، وهو ما لا يكون قانونياً إلا من خلال تحكم المحقق ووعيه الكافي باستخدام تلك التقنية.

وجود العديد من الصعوبات التي تكتنف إثبات وقائع غسل الأموال سواء فيما يتعلق بالركن المادي للجريمة أو ركنها المعنوي وكذلك إثبات وقوع الجريمة الأصلية التي ارتكبت وتخلف عنها أموال يجري غسلها.

وتتفق هذه الدراسة مع دراستي الحالية في كونها تتطرق إلى بحث مفهوم الذكاء الاصطناعي وكذا جريمة غسل الأموال وارتكابها وعناصرها واستخدام وسائل التقنية المستحدثه في ارتكابها، كما تطرقت أيضاً إلى بحث وسائل مكافحة غسل الأموال باستخدام الوسائل التقنية والذكاء الاصطناعي، ومن ناحية ثالثة اعتمدت الدراسة السابقة كما هي دراستي الحالية على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة.

في حين أن دراستي الحالية تختلف عنها في أنها تطرقت إلى دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الامتثال المالي كما قد تناولت الامتثال المالي كأحد أهم الآليات التي يتم الاستعانة بها في سبيل مكافحة جرائم غسل الأموال ودور الذكاء الاصطناعي في تعزيزها، أيضاً فإن الدراسة السابقة أجريت في القانون المصري بينما دراستي الحالية أجريت في المملكة العربية السعودية.

3- دراسة عبد المحسن، (2024) بعنوان "دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة المخدرات الرقمية"⁽¹¹⁾.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف ظاهرة المخدرات الرقمية من جميع جوانبها، حيث قام الباحث بتوضيح ماهية المخدرات الرقمية وأنواعها المتعددة، وكذلك العلاقة بينها وبين الذكاء الاصطناعي، وقد بدأ البحث بمقدمة توضح أهمية الموضوع، ثم قسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية تناول الأول منها الأحكام العامة المتعلقة بالمخدرات الرقمية، والتي اشتملت على تعريف هذه الظاهرة وبيان موقف التشريعات العربية والأجنبية منها، مبينين حجم التحديات القانونية التي تواجهها المجتمعات في التعامل مع هذه الظاهرة الحديثة. أما المبحث الثاني، فقد خصصه الباحث لدراسة الذكاء الاصطناعي وعلاقته المباشرة وغير المباشرة بالمخدرات الرقمية، حيث تم التفصيل في ماهية الذكاء الاصطناعي وكيف يمكن أن يكون سلاحًا ذا حدين، إذ يستخدم في تطوير وسائل تعاطي المخدرات الرقمية وكذلك في التصدي لها، كما تم استعراض وجهة نظر الشريعة الإسلامية التي تحرم كل ما يؤدي إلى إفساد العقل، بما في ذلك هذه الأنواع الجديدة من المخدرات. المبحث الثالث والأخير تناول المواجهة الجنائية والإجراءات القانونية لمكافحة المخدرات الرقمية، حيث ناقش الباحثان الأثر السلبي المدمر لهذه المخدرات على المجتمع بشكل عام وعلى العقل البشري بشكل خاص، بالإضافة إلى عرض بعض التطبيقات العملية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في مكافحة هذه الجرائم. لم تعتمد الدراسة على جمع بيانات ميدانية أو عينة، وإنما كانت بحثًا تحليليًا وصفيًا استند إلى مراجعة مستفيضة للأدبيات والمواد التشريعية ذات الصلة.

¹¹- محمد عبد الرحمن عبد المحسن. "دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة المخدرات الرقمية: دراسة مقارنة"، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط، عدد 36 الإصدار 3 يوليو 2024م ج 1، ص 4.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هو التأكيد على أن المخدرات الرقمية تؤدي إلى تدمير شامل لحياة الإنسان وانهيار توازن عقله، وأن التشريعات الحالية تفتقر إلى الجرأة والوضوح في تجريم هذه الظاهرة مما يشكل ثغرة قانونية تستغلها الجرائم الرقمية. في ضوء هذه النتائج، أوصى البحث بضرورة تطوير تشريعات شاملة تجرم كافة أشكال المخدرات الرقمية وتحدد العقوبات اللازمة، بالإضافة إلى تبني التجارب الناجحة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في مؤسسات مكافحة الجريمة للكشف المبكر عن الجرائم المتعلقة بهذه الظاهرة، مع الدعوة إلى تعزيز التعاون الدولي لوضع معايير موحدة تحارب هذا الخطر الذي يهدد الأجيال القادمة.

وتتفق هذه الدراسة مع دراستي الحالية في كونها تتناول أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ضبط وإثبات الجريمة، أيضاً استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما هي دراستي الحالية. في حين أن دراستي تختلف عنها في كون محل دراستها تعزيز الامتثال المالي وضبط ومكافحة جريمة غسيل الأموال وليس المخدرات الرقمية، من ناحية أخرى فإن دراستي يرتبط نطاقها بالمملكة العربية السعودية في حين أن هذه الدراسة أجريت في مصر.

4- دراسة الشامسي، (2022) بعنوان "التقنيات الحديثة والبرامج الذكية ودورها في مكافحة الجريمة والمخدرات"⁽¹²⁾.

أجريت هذه الدراسة في إطار رصد الوضع العالمي للمخدرات وتأثيراتها على المجتمع والصحة العامة، حيث اعتمدت على التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2021

12- الشامسي، جمعة سلطان سيف، التقنيات الحديثة والبرامج الذكية ودورها في مكافحة الجريمة والمخدرات. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع55، 2022م.

والذي أكد أن أكثر من 275 مليون شخص حول العالم قد تعاطوا المخدرات خلال عام 2020، مع وجود أكثر من 36 مليون يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات. ركز الباحث على زيادة معدلات تعاطي القنب التي تضاعفت أربع مرات في بعض مناطق العالم خلال الـ 24 سنة الماضية، رغم أن نسبة المراهقين الذين يرون المخدرات ضارة قد انخفضت. أشار التقرير كذلك إلى الوفيات المرتبطة بالمخدرات والتي تجاوزت نصف مليون حالة في عام 2017، مع ارتباط هذه الوفيات بأمراض مثل السرطان وتشمع الكبد، والتي تنتج عن مضاعفات صحية ناجمة عن تعاطي المخدرات وخصوصاً في حالات الإصابة بعدوى الكبد الفيروسي.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة التقارير الدولية والبيانات الإحصائية، دون تطبيق دراسات ميدانية على عينات محددة. توصل البحث إلى أن المخدرات ما زالت تمثل تحدياً صحياً واجتماعياً عالمياً متنامياً، حيث إن التقنيات الحديثة والبرامج الذكية تمثل أملاً جديداً في تحسين مكافحة هذه الظاهرة من خلال تطوير أنظمة مراقبة دقيقة، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في التعرف على أنماط تعاطي المخدرات والوقاية منها. بناءً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في التقنيات الحديثة لتطوير آليات مكافحة المخدرات، وتعزيز التعاون بين الجهات الأمنية والطبية، وتفعيل البرامج الذكية التي تدعم جهود الوقاية والعلاج، بالإضافة إلى تعزيز التوعية المجتمعية حول مخاطر المخدرات.

وتتفق هذه الدراسة مع دراستي الحالية في تطرقها إلى أثر الذكاء الاصطناعي على مكافحة الجريمة وكذا أثر التطور المتلاحق في وسائل التقنية على الإثبات الجزائي عامة، كما أن هذه الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي كما هي دراستي الحالية.

في حين أن دراستي تتميز عنها كونها تتطرق إلى دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة ارتكاب جرائم غسيل الأموال، كما أن هذه الدراسة أجريت في مصر في حين أن دراستنا أجريت في المملكة العربية السعودية

5- دراسة أنس عبد الله هلال عيسى، 2013م، والتي جاءت بعنوان "دور أنظمة الامتثال الالكترونية في مكافحة غسيل الأموال لدى البنوك الأردنية"⁽¹³⁾.

استهدف الباحث من خلال دارسته هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أنظمة إدارة الأعمال الالكترونية في مكافحة غسيل الأموال في الأردن والتعرف على طبيعة وأساليب الرقابة المتبعة لمواجهة عمليات غسل الأموال والمتمثلة بأنظمة الأعمال الالكترونية الخاصة بالامتثال الالكتروني والتعرف على القوانين والتعليمات واللوائح المنظمة لعمليات الرقابة على غسل الأموال وإجراءات مكافحتها، والتعرف على المعوقات التي تواجه في تطبيق نظامها الرقابي على عمليات غسل الأموال والتعرف على الحلول المقترحة لمواجهة المعوقات التي تواجه في تطبيق نظامها الرقابي على عمليات غسل الأموال، واعتمد الباحث في اجراء هذه الدراسة على المنهج الاستطلاعي الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة.

وخلص الباحث في ختام هذه الدراسة إلى عدد من النتائج تمثل أهمها في أنه يتم من خلال أنظمة الامتثال الالكترونية تصفية المعاملات المتصلة بالحساب والتي تشكل خطراً، وكذا تنقيح المؤسسات المالية في سبيل مكافحة غسيل الأموال بعدم منح

¹³ - أنس عبد الله هلال عيسى، دور أنظمة الامتثال الالكترونية في مكافحة غسيل الأموال لدى البنوك الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013م.

للقروض مقابل اصول غير معروفة المصدر أو مملوكة من قبل منشأة مالية او طرف ثالث.

وتتفق هذه الدراسة مع دارستي الحالية في تطرقها لبحث جريمة غسيل الاموال ودور التقنية والذكاء الاصطناعي في ارتكابها، أيضاً في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي كما هي دارستي الحالية.

في حين أن دارستي تختلف في كونها تبحث أثر الذكاء الاصطناعي على الامتثال المالي ودوره في مكافحة غسيل الأموال في المملكة، كما أن دارستي تبحث الأثر القانوني المترتب استغلال الذكاء الاصطناعي في ارتكاب جرائم غسيل الأموال ودوره في تعزيز الامتثال المالي في مكافحته وأثر مثل هذا الاستغلال على خلاف الدراسة السابقة التي بحث أثر الامتثال الالكتروني في مكافحة غسيل الأموال، كذلك فإن حدود الدراسة السابقة المكانية الأردن، في حين أن دارستي أجريت في المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة في اجراء دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها المختلفة من خلال تتبع الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي، وبيان تطبيقاته في المجال الأمني، خصوصاً في تعزيز الامتثال الأمني وكشف ومكافحة جرائم غسيل الاموال. كما تم تحليل النصوص النظامية ذات العلاقة، واستعراض التجارب والممارسات العملية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في رصد وتتبع الجرائم المرتبطة بغسيل الاموال، وذلك من

أجل الوقوف على مدى فعالية هذه التقنيات، والتحديات التي تعترض سبل توظيفها بصورة قانونية وأخلاقية.

وقد سعى هذا المنهج إلى الجمع بين الوصف الدقيق للواقع والتقنيات، والتحليل النقدي للنصوص والتطبيقات بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية، وصياغة توصيات عملية قابلة للتنفيذ في إطار النظام السعودي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

حدود موضوعية: إذ جاءت هذه الدراسة لبحث دور الذكاء الاصطناعي كوسيلة وأداة يمكن من خلالها تعزيز الامتثال المالي كأحد الآليات والوسائل الممكن الاعتماد عليها في مكافحة غسيل الأموال في المملكة العربية السعودية.

حدود مكانية: أجريت هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية ببحث تنظيم الامتثال المالي في ظل النظم القانوني في المملكة العربية السعودية.

حدود زمانية: تنحصر حدود هذه الدراسة الزمانية في الوقت الذي أجريت فيه وقد أجريت هذه الدراسة في

العام الهجري 1447 هـ الموافق لعام 2026 ميلادياً.

خطة الدراسة

مبحث تمهيدي

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: مفهوم الامتثال المالي وجريمة غسيل الأموال

المبحث الأول: أثر الذكاء الاصطناعي على جريمة غسيل الاموال

المطلب الأول: اركان جريمة غسيل الأموال غسيل الأموال وصورها

المطلب الثاني: التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي في رصد جرائم غسيل الأموال ومشروعيتها

المبحث الثاني: الاشكاليات المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة غسيل الاموال

المطلب الأول: التحديات التقنية والأمنية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: الضوابط القانونية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم غسيل الاموال

الخاتمة:

النتائج

التوصيات

قائمة المراجع الأولية

- 1- كرار حبيب مجهول، حسام عيسي عودة المسؤولية المدنية عن الاضرار التي تسبها الروبوتات دراسة تحليلية مقارنة مجلة العلوم الاجتماعية والقانونية، كلية الامام الكاظم بالعراق، المجل 6 ، مايو سنة 2019م.
- 2- صالحة العمري، جريمة غسيل الأموال وطرق مكافحتها، مجلة الاجتهاد القضائي، مجلد 7، عدد5، 2019م.
- 3- أحمد العمري، جريمة غسيل الأموال، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000م.
- 4- سمير شعلان، الجريمة الالكترونية مقارنة تحليلية لتحديد مفهوم الجريمة والمجرم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، مجلة معرفة قاعدة البيانات العربية الرقمية، عدد1، 2009م.
- 5- مسيب رابح، قمع جرائم المخدرات في التشريع الجزائري الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، عدد 2، الجزائر، 2016م.
- 6- محمد عبد الرحمن عبد المحسن. "دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة المخدرات الرقمية: دراسة مقارنة"، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط، العدد (36) الإصدار (3) يوليو (2024) ج (1).
- 7- جمعة سلطان سيف الشامي، التقنيات الحديثة والبرامج الذكية ودورها في مكافحة الجريمة والمخدرات. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع55، 2022م، مسترجع من:

<http://search.mandumah.com/Record/1280679>

8- سعيد خلفان الظاهري، الذكاء الاصطناعي - القوة التنافسية الجديدة، مركز استشراف

المستقبل ودعم اتخاذ القرار، 2017م، العدد 299.

9- علاء بن محمد صالح وسات التعرف على الجاني (الرياض): 1433 هـ، 2012 م،

مكتبة القانون والاقتصاد.

10- شحاته عبد المطلب حسن، حجية الدليل المادي والإثبات في الفقه الإسلامي

والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديدة، 2005 م.

11- منصور بن محمد الغامدي، البيانات الحيوية، التقنيات الحديثة في مكافحة

الجريمة، الرياض 2005.